المحاضرة السابعة: تقنيات أخرى للتمويل (الخصم المستندي REMDOC و التحويل الحر).

1- الخصم المستندي (REMDOC):

1.1.تعريف الخصم المستندي:

الخصم المستندي أو خصم الكمبيالة المستندية هي إمكانية متاحة للمصدر كي يقوم بتعبئة الكمبيالة التي سحبها على المستورد، و إذا كان الأمر في التحصيل المستندي يتمثل في التكليف الذي يحصل عليه بنك المصدر في تحصيل دين المصدر على المستورد، فإنه في حالة خصم الكمبيالة المستندية يطلب المصدر من بنكه أن يخصم له هذه الورقة، أي يقوم بدفع قيمتها له و يحل محله في الدائنية إلى غاية تاريخ الاستحقاق.[1]

فخصم الكمبيالة المستندية تمثل أمرا من الساحب إلى المسحوب عليه بأداء القيمة في التاريخ المحدد لشخص ثالث يسمى المستفيد، و أحيانا يكون هذا التاريخ لا حقا لموعد استلام البضاعة بما يتيح للمشتري تصريفها و سداد القيمة في التاريخ المذكور، و يستطيع البائع في حالة حاجته للسيولة قبل الموعد المحدد لاستحقاق الكمبيالة أن يقوم بخصمها لدى البنك الذي يتعامل معه أو أحد بيوت الخصم.

و ما يجدر ذكره أن هذا النوع من القروض لا يخلو من المخاطر مثل القروض العادية، و من أهم هذه المخاطر ما يرتبط بالوضع المالي للمستورد و مدى قدرته على السداد، و حينما يقبل بنك المصدر خصم الكمبيالة المستندية لفائدة زبونه فهو لا يتفادى تماما مثل هذه المخاطر، و لا تعتبر المستندات ضمانا كافيا لتفادي هذه المخاطر إلا في حالة السندات مقابل الدفع، لأن السندات و مهما كانت قيمتها القانونية في إثبات حق المصدر إلا أنها لا ترقى أن تكون نقودا كاملة.[2]

---

[1] الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 121.
[2] سهام بوفلفل، (مرجع سبق ذكره)، ص 53.

يرتبط الخصم المستندي بمستندات تجارية (الفواتير، مستندات النقل، شهادات الملكية،...) و مستندات مالية (أوراق مبادلة، سندات إذنية، شيك أو أي أدوات أخرى تماثلها لأجل دفع النقود).[3]

2.1.أهم أنواع الكمبيالات المستخدمة في الخصم المستندي:

تتمثل أهم أنواع الكمبيالات المستخدمة في الخصم المستندي فيما يلي:

1.2.1.الكمبيلات المستحقة في تاريخ معين:

و يتميز هذا النوع من الكمبيالات بأنه يشترط سداد القيمة المستحقة بموجبه، خلال فترة معينة بعد تاريخ ثابت و ظاهر على المستند، و تتراوح الفترة بين 30 أو 60 أو 90 يوم، و لهذا يمتاز هذا النوع من الكمبيالات بثبات كبير في مواعيد الاستحقاق.

2.2.1.الكمبيالات المستحقة بمجرد الاطلاع:

و تتسم هذه الكمبيالات باستحقاقها للدفع فورا عند الاطلاع عليها، و يقصد بالاطلاع هنا أن المشتري (المستورد) قد اطلع عليها و قبلها، و هناك نوع آخر منها يسمى المستحقة بعد الاطلاع، و هذا يعني أن المشتري يدفع قيمتها بعد فترة تتراوح بين 30 أو 60 أو 90 يوم من تاريخ الاطلاع عليها و قبولها حيث يكون بذلك قد قبل الالتزام بالدفع في أحد هذه التواريخ.

3.2.1.الكمبيالة المستحقة عند وصول البضاعة:

يرتبط هذا النوع من الكمبيالات بمواعيد وصول البضاعة موضوع التبادل التجاري إلى المستورد، حيث أن مواعيد وصول البضائع من الصعب تحديده على وجه الدقة، و بالتالي لا يمكن وضع تاريخ محدد لاستحقاق هذا النوع من الكمبيالات، و لذلك فهي لا تستخدم إلا نادرا، بل و تعتبر من وجهة نظر بعض الدول غير قانونية.

2-التحويل الحر:

1.2.تعريف التحويل الحر:

[3] Lasary, « commerce international a la portée de tous », P 203.

التحويل الحر أو التحويل الدولي بواسطة شبكة سويفت (Swift) هو عبارة عن تحويل يتم عن طريق شبكة عالمية خاصة للاتصالات بين الإدارات مسيرة بالإعلام الآلي، تم إنشاؤها في 3 ماي 1973 من طرف 239 بنك أمريكي و أوروبي و كندي، تضم أكثر من 1100 عضو، مقرها بروكسل ببلجيكا، بدأت في العمل تطبيقيا في 9 ماي 1977، و تعمل على إيصال الرسائل التي يصعب تمريرها بالاتصال المباشر، أي أن هدفها هو تسهيل الدفع الدولي، و قد ظهرت خاصة من أجل القضاء على النقائص و الثغرات التي تعاني منها وسائل الدفع الأخرى، فضمان الدفع مطبق كليا حيث الرسائل تبعث عبر جهاز الكمبيوتر الذي له مفتاح خاص به و يمكن التحقق من مضمون الرسالة، و هو يشتغل 24 ساعة على 24 ساعة، و لقد انضمت البنوك الجزائرية إلى هذه الشبكة في ديسمبر 1991.

2.2. مزايا و عيوب التحويل الحر:

نظرا لاعتماد التحويل الحر على وسائل حديثة فإن ذلك يمنحه العديد من المزايا أهمها:

- اقتراح التحويل يوفر للمدين (المصدر) أقل تكلفة و أكثر سرعة لما يتوفر عليه من برامج متطورة جدا تمكن من الكشف على الأخطاء و تصحيحها.

- أهم ميزة هي صعوبة الدخول إليه نظرا لاحتوائه على شفرات سرية.

- سهولة و استمرار الاستعمال لمدة 24 ساعة على 24 ساعة أي 365 يوم في السنة.

لكن رغم المزايا التي تتمتع بها هذه الشبكة إلا أنها لا تخلو من العيوب التي من بينها:

-يمكن أن يظهر خطر الصرف في حالة التحويل بالعملة الصعبة.

- عدم وجود إشعار يدل على إرسال البضاعة و لذلك يضطر المتعاملون إلى مراقبة العملية.